

فتعقد لهم الجزية ان لم تكسرهم اليهود والنصارى ولم يخالفوهم في  
 اصول دينهم والا فلا تعقد لهم وكذا تعقد لهم لو اشكل امرهم  
 وتقدروا على التمسك بصحاح ابراهيم وصحاح شيث وهو ان دم  
 لصلبه وزبور داود لان الله تعالى انزل عليهم صحفا فقال صحفى  
 ابراهيم وموسى وقال والله لى زبرا لاولى وتسمى كتابا لى  
 عليه الشافعى فاند رجت في قوله تعالى من الذين انزلنا الكتاب  
 ومن احده ابيو كتيبي والاخر وثني ثعلبنا الحقن الدم ومحم  
 ذبيحة ومناجحة احتياط واما من ليس لهم كتاب كعبدة  
 الاوثان والشمس والملايكة ومن في معناهم كمن يقول ان  
 الفلك هي باطق وان الكواكب السبعة الهة فلا يقررون بالجزية  
 ولو بلغ ابن ذبي ولم يعط الجزية الحق بما فيه وان بد لها  
 عقدة تله والمذهب وجوبها على من وشي هزم واعني واه  
 واجبر لانها كاحدة الدار وعلى فقير عجز عن كسب فاذا تمت  
 سنة وهو معسر ففي ذمة حتى يوسر وكذا حكم السنة الثالثة  
 وما بعد هانم شرع في الركن الثالث وهو المال بقوله **واقل**  
**الجزية دينار في كل حول** عن كل واحد لما رواه الترمذي وغيره  
 عن معاذ انه صلى الله عليه وسلم لما وجهه الى اليمن امره ان

ياخذ

ياخذ من كل حال دينار او عدله من المعافر وهي نيات تكون  
 باليمن **تسب** ظاهر الجزاء اقلها دينار او ما قيمته دينار وربعه اخذ  
 البلقيني والمقصود الذي عليه الاصحاب لما هو ظاهر عبارة المص  
 اذا قلها دينار وعليه اذا عقد به جائز ان يقام عنه ما قيمته  
 دينار واما امتنع عقد هانما قيمته دينار لان قيمته قد تنقص  
 عنه اخر المدة وتحل كون اقلها دينار عند قوتنا والا فقد  
 نقل الداربي عن المذهب انه يجوز عقد هانما قل من دينار  
 نقله الاذري وقال انه ظاهر صحيح وقصبة كلام المعنفين  
 الوجوب بالنقصنا الحول وقال القفال اختلف قول الشافعي  
 في ان الجزية تجب بالعقد وتستقر بالنقصنا الحول وتجب  
 بالنقصا به وبني عليها اذ امانات في انا الحول هل تنسقط  
 فاذا قلنا بالعقد لم تنسقط والاستقطت حلاه القاضي حسان  
 في الاسرار ولاحد لاكثر الجزية ويندب للامام ما كسبه  
 الكافر العاقد لنفسه او لوكله في قدر الجزية حتى يريد على  
 دينار وعلى هذا **ابو هذ من المتوسط ديناران ومن الموسر**  
**اربعة دنانير** ومن الفقير دينار **احتمل** باقتداء ابي حنيفة رضي الله  
 تعالى عنه لما رواه البيهقي ولان الامام متصرف للمسلمين